للحقة القبلية بالذات دفعا للدور والتسلسل واستحال ان تكون ثابتة الاجزاء لاستحالة ان
للحقة القبلية والبعدية لذاته بل امرا منقضيا والا جاز ان تكون الحركة التي تعقل قبل
حركة بعدها بعد والذات للحقة القبلية لذاته استحال بعقله بعد منقض ان تكون دلك بعد الزمان
واجيب بان تلك الامكانات امور اعتبارية عقلية لا وجود لها في الخارج فانها امتدادات
تقسم في الذهن من اخذ الجسم الحركة واما قدرها النقصان والزيادة فلا بد لهما من وجودهما
في الخارج فان ما بين الطرفان ومحدد الكرة متباعدان مرتبة ومحدد عليها الف وكذا القبلية ايضا
اعتبار عقلي لا وجود لها في الخارج وكونها بعض الاقبلية لا يستلزم وجودها بل جاز كون التفاضل
عدميين كالاضاع والاستاع والبعي والاعجي ثم اضلعوا فقيل انه جوهر لا يقبل العدم
والا لبن انا بينا انه موجود فلو قبل العدم لكان عدمه بعد وجوده لا تحقق الا مع الزمان
اذ ليس معنى كون عدم الشيء بعد وجوده الا ان عدمه حصل في زمان بعد زمان وجوده فيلزم
وجوده حال عدمه وهو محال واذا لم يقبل العدم لذاته يكون وجوده واجبا وما كان وجوده واجبا
لا يكون جسما ولا اضافيا وظاهر عدم القول له المصنف ورد بان الحق انا نلتزم من فرض
عدمه بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا والعدم بعد الوجود اخص من العدم فلا يرد
عدمه عدمه وايضا هو منقوض بعدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس بالزمان فانا
قلنا فجاز ان تكون قديمة وجوده على عدمه كذلك وقيل مدار الفلك الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام
جعلناه كبيرا لقولنا ان الفلك الاعظم محيط بجميع الاجسام ينتج ان الزمان مدار الفلك الاعظم
فقيل الكبرى ممنوعة لان الفلك الاعظم من الاجسام وليس مدارا لنفسه وجعله ظاهر
لا نسلم ان كل تدير بالاحاطة الزمانية او المكانية فان اريد الاول منعنا الكبرى وان اريد الثاني
الى آخر

الزمان

الثاني

استدلال من الوجهين

الثاني منعنا الصغرى وقيل لانه قياس في الشكل الثاني من ضربين وانه لا ينتج قلت
لكن نوضحه على صورة الشكل الاول هكذا الزمان محيط بجميع الاجسام وكل ما هو محيط بجميع
الاجسام فهو الفلك الاعظم وقبل حركته لانه غير قار الذات ومنع بان الحركة هي ما سريعة
او بطيئة والزمان ليس كذلك لان الاوصاف الزمان بانه سريع او بطيء وايضا هو قياس في
الشكل الثاني من ضربين فان قبل المراد ان الزمان غير قار الذات. فقل ما كان كذلك فهو حركة
منعنا الكبرى وقيل مقدار صالح مقدار حركة الفلك الاعظم وهو قول ارسطو ومتابعيه
واصحابنا ان الدليل دل على انه يقبل المساواة والمفاوتة وما كان كذلك فهو حركة فالزمان كم
ولا يكون منفصلا والا لانتفى له ما الانتفاء لانه يكون مركبا من وحدات غير قابلة للانقسام
فيلزم ان لكل مسافة من اجزاء الزمان اجزاء لا تتجزى وصحيح بطلانه واما يلزم ذلك لانا نمنع ان اذا قطع جزء
لا تتجزى من الزمان جزء من المسافة فان لم يقبل جزء المسافة القسمة لزم ما ذكرنا وان قبل
كان زمان وقطع نصف ذلك الجزء نصف زمان قطع كله فيلزم انقسام جزء الزمان على تقدير
عدم الانقسام وهو متضطر غير قار لان اجزاءه لا تجتمع في الوجود. تامر وله مادة اما لانه
يكون من الاعراض الغير القارة وكل عرض لا بد له من محل او لانه حادث وكل حادث
مسبوق بالمادة على ما مر ولكل مادة لا تكون المسافة والا يلزم ان تكون الزمان مطابقا
للمسافة وليس كذلك لان المختلفين في المسافة قد يتفقان في الزمان كما يتحرك احدهما فرسخا
في ساعة لا آخر فرسخين والمقدار الواحد لا تكون مقدارا لمادتين مختلفتين في الصغر والكبر
وكذا المختلفان في الزمان قد يتفقان في المسافة كما يتحرك احدهما فرسخان في ساعة والآخر في ساعتين
ولا يجوز ان تكون مادة واحدة مقدارا لان ولا المتحركين لان المختلفين في الزمان يتفقان في المقدار

وبالعكس

انه ان كان الصواب
ان يقدر ولعه